كلمة معالي أ.د الوزيرة هالة زايد

خلال

الاحتفال باليوم العالمي للسكان بجامعة الدول العربية

١٢ يوليو ٢٠٢١

تلقيها بالإنابة السيدة أ.د/ نانسي الجندي

معالي السفيرة د/ هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية.

السيد الدكتور/ لؤي شبانة المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة الدكتورة/ عبلة عماوي الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية

ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية.

أصحاب المعالي والسعادة الحضور الكرام.

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الاحتفال والحدث العالمي الهام وخاصة الأخت السفيرة د هيفاء أبو غزالة والتي أعتز بدعوتها الكريمة لنا لحضور فعاليات هذه الاحتفال لتسليط الضوء على الأهمية الكبرى لقضايا السكان. وأن أجدد دعمي وشكري لكافة الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في بلداننا والتي مازالت تؤدي دورها بكفاءة منقطعة النظير رغم التداعيات الخطيرة التي أوجدتها جائحة كوفيد ١٩والتي رغم خطورتها إلا أنها دفعتنا أكثر وأكثر لتنسيق الجهود ودعم الامكانيات وتعزيز سبل تعاوننا.

السيدات والسادة

لقد جاء حرص الأمم المتحدة على تخصيص يوم عالمي سنوي للاحتفال تحت مسمى "اليوم العالمي للسكان" للتأكيد على حقوق الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين، وضرورتها لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم. وإن مشاركتنا معكم اليوم لهي تأييدا وتأكيدا على أن الاهتمام بالقضايا السكانية هو الركيزة الأساسية لدعم عملية التخطيط والتنمية، ولقد جاء هذا الاهتمام ليكون على رأس اولويات وتوجيهات القيادة السياسية وبدعم كامل من الحكومة المصرية.

وفي إطار حرص القيادة السياسية المصرية على ألا تؤثر جائحة كورونا على الخطط و الجهود الوطنية الهادفة لتحسين الصحة العامة للسكان وتحقيق الرفاهية المرجوة للمواطنين فلقد كان التحرك في شقين أولهما: اطلاق مشروع قومي جديد يشتمل على الاستراتيجية القومية لضبط النمو السكاني حتى عام ٢٠٢٣ تحت عنوان " المشروع القومي لصحة وتنمية الأسرة المصرية" والتي تهدف في مجملها إلى ضبط النمو السكاني المصري للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري. حيث جاءت تلك الاستراتيجية في خمسة محاور أساسية وهي تمكين المرأة اقتصادياً، وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة للسيدات بالمجان، ورفع وعي المواطنين بالقضية السكانية وأثرها، والتحول الرقمي لخدمات الأسرة المصرية، ووضع إطار تشريعي وتنظيمي لسياسات ضبط النمو السكانى.

أما عن الشق الثاني: فإن وزارة الصحة والسكان المصرية تقوم حالياً بتنفيذ العديد من المبادرات والتدخلات الغير تقليدية والتي تستهدف جذب المزيد من المنتفعات للحصول على احتياجاتها من وسائل تنظيم الأسرة سواء من خلال التوسع في تطبيق مبادرات مثل (مبادرة أيامنا أحلى) والتي يتم من خلالها تكثيف القوافل السكانية والحملات التنشيطية لتغطية المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمة.

الحضور الكرام

مازالت التحديات التي نواجهها لضبط عملية النمو السكاني كبيرة خلال الفترة الحالية التي تواكب انتشار فيروس كوفيد ١٩ والذي يؤثر بدوره على اتجاهات الخصوبة في مصر فضلا عن كيفية

حماية صحة وحقوق النساء والفتيات، وكان التحدى الأكبر هو العمل على استمرارية تقديم خدمات الصحة الإنجابية في ظل الجائحة والحفاظ على وضعها على قائمة جدول الأعمال المحلي لجمهورية مصر العربية للحد من وفيات الأمهات والقضاء على الممارسات الضارة والعنف ضد النساء والفتيات.

السيدات والسادة

لا يفوتني في هذا المقام أن أجدد دعمي وثقتي في استمرار قيام المجلس العربي للسكان والتنمية بمهامه الموكلة إليه على الوجه الأمثل، فلقد كان هذا المجلس هو أخر الثمار التي جادت بها جامعة الدول العربية لحشد الامكانيات وتعزيز العمل العربي المشترك لدمج سياسات واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وبرامج ومشاريع التنمية الاقليمية والوطنية.

وأود الاشاره إلي متابعتي عن كثب لقراراته ومخرجات دورتيه السابقتين والتي كان على رأسها بلورة الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني، ودعم الدول العربية للاستعداد للكوارث والأزمات وأبرزها جائحة كوفيد التي أثرت بشكل مباشر على استفادة الدول العربية من العائد الديموغرافي، فضلا عن إعداد دراسة لتحليل الوضع الوبائي وتأثيره على السكان في الوطن العربي.

الجمع الكريم

لقد حققت وزارة الصحة والسكان المصرية في ال ٢٥ سنة الماضية الكثير من التقدم في قطاع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جنبًا إلى جنب مع شركائها من المنظمات الدولية، حيثُ انخفضت وفيات الأمهات التي يُمكن الوقاية منها بنسبة كبيرة كما زاد معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة بشكل ملحوظ فضلا عن الجهود الضخمة لمناهضة العنف ضد المرأة حيثُ تم اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لوضع حد لهذه الممارسات عبر تعزيز التوعية الصحية وتفعيل دور القوانين وتشديد العقوبات الرادعة للحد من هذه الممارسات

السيدات والسادة

إن وطننا العربي مازال يواجه تحديات كبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها أثرت بشكل مباشر على القضايا السكانية والتنموية وعلى مستوى

رفاهية وحياة المواطنين حيث ما زالت الدول العربية تعاني من ارتفاع لمعدلات البطالة والفقر وضعف المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة فضلا عن تبعات اللجوء والنزوح الذي فرضته العديد من الصراعات والنزاعات في بعض البلدان العربية التي أصبحت تمثل خطرا وجوديا لهؤلاء اللاجئين والنازحين. حيث جاءت جائحة كوفيد لتلقى بشباكها وتزيد الأمر سوءا، ولتفاقم تلك التحديات ولتزيد من الأعباء الملقاة على عاتق دولنا العربية. وعليه فإن لم نسارع في وضع تخطيط سليم وإستراتيجية قوية مبنية على أسس علمية لمواجهة تلك التحديات فإن الأمر سيزداد سوءا وسيستمر لفترات أطول حتى بعد انتهاء هذه الجائحة مسترشدين في ذلك بإعلان القاهرة لعام ٢٠١٣ كوثيقة عربية موحدة لمواجهة هذه التحديات ولإيجاد بيئة إيجابية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بما يتوافق مع القوانين والأعراف الوطنية وأولويات التنمية مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية، ووفقاً لحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.

السادة الوزراء اصحاب المعالي الحضور الكرام

وختاما لا يسعني المقام سوى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إعداد وتنظيم هذا الحفل الكريم الذي أتاح لنا الفرصة لنقل وتبادل الرؤى حول أحد أهم القضايا العالمية ألا وهي قضية السكان، والشكر موصول للسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وللأخت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة اللذان لا يدخران جهدا لدفع سبل العمل العربي المشترك. كما أود أن أشيد بالتعاون الوثيق بيننا وبين الشركاء الدوليين وعلى رأسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وثقتنا كبيرة في المجلس العربي للسكان ومكتبه التنفيذي برئاسة السيدة الدكتورة عبلة عماوي والتي نؤمن وندرك أن سيادتها على قدر المسئولية في مواجهة التحديات التي تواجه قضايا السكان والتنمة.

وفقنا الله وسدد خطانا جميعًا لما فيه صالح أبناء أوطاننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته